

أمر إسناد

=====

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة

مكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية (الفا كونسلت)

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٢٠٢٣/ ٢٠٢٢ / ١٧١٣) المؤرخ في ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٣ بمبلغ ٧٣٦.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وستة وثلاثون ألف جنيها لا غير) والموقع بين المكتب والهيئة بشأن قيام المكتب بتنفيذ عملية " أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال استكمال الإشراف علي تنفيذ مشروعات البرتوكول الثالث من محليات الفيوم (محافظه الفيوم) والأعمال الإضافية لرصف الانترلوك محافظة الفيوم (القطاع الثاني) بالأمر المباشر . على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية هذا وستتولى (المنطقة السادسة - بنى سويف) الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم الموقع للشركة فوراً .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(التوقيع)

عميد / ابوبكر احمد حسن عساف
رئيس الادارة المركزية
للشئون المالية والادارية

عقد استشارات

الموضوع: أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال استكمال الإشراف علي تنفيذ مشروعات البرتوكول الثالث من محليات الفيوم (محافظه الفيوم) والأعمال الإضافية لرصف الانترلوك محافظة الفيوم (القطاع الثاني) . بالامر المباشر
رقم العقد : ١٧١٣ / ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ .

أنه في يوم الاربعاء الموافق: ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٣ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها / ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

و " مكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية " الفا كونسلت "

ويمثله السيد أ-د / محمد طه محمد حسن

- بصفته / رئيس مجلس الإدارة.

وتتوب عنه المهندسة/ هند سعيد طه حسين محمد

- بموجب توكيل رقم (١٤٠ ان)

الرقم القومي/ ٢٨٢٠٧١٠١٣٠١٩٨١

ومقره / ١١ عمارات هيئة التدريس - جامعة القاهرة .

بطاقة ضريبية / ٣٢٨-٢١٨-٦٥٧

ملف ضريبي رقم / ٥٥٦-٦-٠٠٣٤٣-٧٢٠-٠٠-٠٠

مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة - فردي

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

التمهيد

بناء على تكليف السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة لمكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية "ألفا كونسلت" بالبدء فى أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال استكمال الاشراف على تنفيذ مشروعات البرتوكول الثالث من محليات الفيوم (محافظه الفيوم) والأعمال الإضافية لرصف الانترلوك محافظة الفيوم (القطاع الثاني) بتاريخ ٢٠٢٣/١/١ لحين الانتهاء من اجراءات التعاقد .

وبناء على موافقة السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الإدارة على إسناد أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال استكمال الاشراف على تنفيذ مشروعات البرتوكول الثالث من محليات الفيوم (محافظه الفيوم) والأعمال الإضافية لرصف الانترلوك محافظة الفيوم (القطاع الثاني) بالامر المباشر إلي مكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية "ألفا كونسلت" بقيمة تقديرية بمبلغ ٧٣٦٠٠٠ جنيه

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة المكتب علي الأسعار الخاصة ببند الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٧٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وستة وثلاثون ألف جنيها لاغير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصاريف الإدارية المباشرة والغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة .

ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفقتهما للتعاقد واتفقا على الأتى :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثانى

يلتزم الطرف الثانى تنفيذ إسناد أعمال الخدمات الاستشارية لأعمال استكمال الاشراف علي تنفيذ مشروعات البرتوكول الثالث من محليات الفيوم (محافظه الفيوم) والأعمال الإضافية لرصف الانترلوك محافظة الفيوم (القطاع الثاني) بالامر المباشر طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية مقدارها ٧٣٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وستة وثلاثون ألف جنيها لاغير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثانى مكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية "ألفا كونسلت" بتنفيذ المهام الموكلة تبدء فور بدء المشروع في التنفيذ وتستمر طوال الفترة المقررة لتنفيذ المشروع وذلك خلال (٨) أشهر تبدأ من تاريخ تكليف السيد اللواء مهندس رئيس مجلس الادارة للمكتب بالبدء في الأعمال بتاريخ ٢٠٢٣/١/١ وما يستجد من مدد جديدة قد يتطلب اضافتها للمدة الاصلية بناء على ظروف التنفيذ دون اى زيادة ويقوم بالمشاركة في الاستلام الأبتدائي للمشروع .

المركز المصري للاستشارات الهندسية







البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 5601862300002487 بمبلغ ٣٦٨٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون ألف وثمانمائة جنيه لا غير) صادر من البنك الأهلي المصري بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٥ وساري حتى ٢٠٢٤/٣/٤ .
وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، و في هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصاريف الإدارية من أيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي.

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

محرر
مورس

محرر

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، على أن تخصم من قيمة مستحقاته، ما لم يُفيد سدادها، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند الثاني عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلا منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الثالث عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الرابع عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند الخامس عشر

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد.

البند السادس عشر

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء وال لزوم .

الطرف الثاني

مكتب المركز المصري للاستشارات الهندسية "الفا كونسلت"

(التوقيع)

المهندسة / هند سعيد طه حسين محمد

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

(التوقيع)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

